

التوجهات الاقتصادية الجديدة وانعكاساتها على الامن الغذائي للجزائر

New economic trends and their repercussions on food security in Algeria

أحمد عزي¹، د. مولود مسلم²¹ جامعة الجزائر 03 (الجزائر)، azzi.ahmed@univ-alger3.dz² جامعة الجزائر 03 (الجزائر)، mesloud56@gmail.com

تاريخ النشر: 2024/06/27

تاريخ القبول: 2024/06/04

تاريخ الاستلام: 2024/05/03

ملخص:

تناقش هذه الدراسة انعكاسات التوجهات الاقتصادية الجديدة تحت رئاسة الرئيس عبد المجيد تبون، على الأمن الغذائي للجزائر. فقد جعل الرئيس تبون تحقيق الأمن الغذائي أحد أهداف برنامجه الرئاسي الذي تقدم به للانتخابات الرئاسية في سنة 2019 والمعروف باسم "54 تعهد"، قصد تقليص تبعية الاقتصاد الجزائري للريع النفطي، ومن أجل ضمان الأمن الاقتصادي الذي يعد أحد مركبات الأمن الوطني الجزائري بمفهومه الواسع. وفي هذا الشأن، هناك العديد من الجهود الحكومية التي بذلت منذ 2019 لبلوغ هذه الغاية، أي الاكتفاء الذاتي، وهو ما تؤكد عديد الشواهد والمؤشرات وفي مقدمتها تقليص فاتورة الاستيراد في المجال الزراعي، وإصدار عديد التشريعات والقوانين، والتسهيلات الجبائية والبنكية قصد تطوير القطاع الفلاحي ومرافقة الفلاحين لتحقيق هذا المسعى الاستراتيجي. وخلصت الدراسة إلى السياسة الاقتصادية الجديدة، إلى جانب الأوضاع الدولية وتحديد الأزمات الأوكرانية وما ترتب عليها من أزمة سلاسل التوريد، قد فرضت على صناع السياسات التعجيل بإصلاح القطاع الزراعي بما يحقق الأمن الغذائي وينهي تبعية الاقتصاد الجزائري للريع البترولي .

كلمات مفتاحية: التوجهات الاقتصادية الجديدة، الأمن الغذائي، الريع النفطي.

Abstract:

This study discusses the implications of new economic trends under President Abdul Majeed Tabun, on Algeria's food security. President TABUN made the goals of his presidential program for the 2019 presidential election, known as "54 Covenants," one of his first presidential goals, intended to reduce the dependence of the Algerian economy to the oil rent, and in order to ensure economic security, which is a broadly understood component of Algerian national security. In this regard, there have been several government efforts since 2019 to reach this goal, i.e. self-sufficiency, which is confirmed by many proofs and barometers, consisting of the discount of the import statement in the agricultural meadow, the issuance of several legislations and laws, the tax and banking facilities in order to develop the agricultural sector and accompany farmers to achieve this strategic objective. The study concluded the new economic policy, along with international situations, specifically the Ukrainian crisis and the consequent supply chain crisis, imposed on policymakers to accelerate the reform of the agricultural sector in a way that achieves food security and ends the dependence of the Algerian economy on petroleum rent.

Keywords: New economic trends; Food security; oil rent.

1. مقدمة:

عانى القطاع الفلاحي الجزائري من التبعية لقطاع المحروقات سواء من حيث التمويل أو البنى التحتية التي يحتاجها عالم الفلاحة، كما كان لهذه التبعية سلبيات عدة انعكست على الإنعاش الاقتصادي وحتى على الجانب الاجتماعي للجزائريين، وهذا ما أدى إلى عدم استقرار مالي بسبب تقلبات الأسعار التي يعرفها قطاع المحروقات على المستوى العالمي، وقد أحدثت هذه التبعية خللا هيكليا في البنية الاقتصادية الكلية في الجزائر، وبالتالي لجأت الجزائر إلى استيراد غذائها من الخارج وأضحت في تبعية أخرى للدول المصدرة للغذاء وهذا بالرغم من توفر المقومات التي تساعد على القفز عاليا بقطاع الفلاحة، فالأراضي الجزائرية تمتاز بالخصوبة العالية وبجودة التربة ووفرة المياه وكذا اليد العاملة القابلة للتأهيل.

ويعتبر القطاع الفلاحي العمود الفقري في اقتصاديات الدول، فهو الدعامة الأساسية للتنمية المستدامة بجميع أبعادها البيئية الاقتصادية والاجتماعية، وتتجلى ضرورته من خلال إسهامه في الناتج الداخلي الخام ويعتبر مصدرا للغذاء والمواد الأولية، وبالتالي استبعاد التبعية الغذائية للخارج وتوفير العملة الصعبة للدولة كما انه بإمكانه استيعاب أعدادا كبيرة من الموظفين والعمال ويساهم في إيجاد الوسائط لمختلف الصناعات، ويشارك أيضا في تحصيل العملة الصعبة من خلال عائدات السلع الزراعية المصدرة نحو للخارج.

المشكلة البحثية:

إن محاولات الإصلاح الزراعي التي قامت بها الجزائر، ومختلف السياسات الزراعية التي رسمتها لم تحقق النتائج المرجوة للنهوض بالقطاع الزراعي وتقليص الفجوة الغذائية. وفي هذا الإطار يمكن أن نطرح السؤال البحثي التالي:

هل تلعب الإرادة السياسية دورا في الوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي والابتعاد عن التبعية الغذائية للخارج والوصول كذلك إلى تنمية مستدامة جالبة للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في حالة دولة الجزائر

؟

فرضية الدراسة:

- يشهد القطاع الفلاحي في الآونة الأخيرة اهتماما ملحوظا من طرف السلطات العليا حيث برمجت الدولة خططا استعجالية لتطوير الزراعة لضمان الأمن الغذائي وتلبية حاجيات المواطن والابتعاد عن التبعية.

الإطار المنهجي والنظري:

اعتمدت الدراسة في بحثها على:

مدخل تحليل السياسات العامة الزراعية.

والتي توصف بمجموعة القوانين المرتبطة ب الزراعة المحلية والمنتجات الزراعية الواردة من الخارج، وعادة ما تطبق الحكومات هذه السياسات الزراعية بهدف تحقيق نتائج محددة على صعيد الأسواق المحلية للمنتجات الزراعية. وبما أن القطاع الفلاحي في الجزائر أصبح محط اهتمام الدولة و أصبح يحتل مركزا مهما في البنيان الإقتصادي والاجتماعي، لذلك تسعى السياسات الفلاحية المتبعة في الجزائر الجديدة إلى تحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي، بل إنها تتوقع الوصول إلى الإكتفاء الذاتي بالنسبة إلى أغلب السلع الغذائية، والسعي إلى تحقيق فائض للتصدير في البعض منها؛ حيث أولت الجزائر اهتماما شديدا بالقطاع الفلاحي، وتبنت عدة سياسات تنمية زراعية من خلال التحول من الزراعة التقليدية التي تعتمد على تهيئة التربة لزراعة البذور واستخدام الأسمدة واستعمال المبيدات لمكافحة الآفات والأمراض إلى زراعة ذكية ورقمية تساعد على إنتاج المزيد من الغذاء.

وكنتيجة للرغبة الملحة لتطوير القطاع الفلاحي، أعطت الجزائر أهمية كبيرة للبحث العلمي المتخصص في مجال الزراعة والتشجيع على الابتكار الزراعي من خلال حث الباحثين على ربط معظم الأراضي الزراعية بالتقنيات الرقمية الجديدة ودعم أصحاب المشاريع المصغرة مع تقديم التسهيلات للشباب الراغب في الاستثمار الزراعي، وتعميم الطاقات المتجددة في الري واستخدام الطاقة الشمسية في الضخ بدلا من المحركات الزيتية. كما أمرت السلطات بفتح مدرستين وطنيتين للزراعة للمساهمة في ربط المشاريع الزراعية بالأبحاث العلمية الحديثة.

2-القطاع الفلاحي في الجزائر:

عرف القطاع الفلاحي في الجزائر الكثير من البرامج والإصلاحات خلال سيرورته التنموية منذ الاستقلال، وذلك عبر عدة سياسات فلاحية رصدت لها الجزائر العديد من المشاريع الإستثمارية وكلفتها مبالغ مالية ضخمة لصالح القطاع ضمن الميزانية السنوية للدولة لتحقيق الأمن الغذائي والوصول إلى الاكتفاء الذاتي وتطوير القطاع الزراعي بهدف بعث حقيقي للاقتصاد الوطني ورفع معدلات نموه. (بسعود، الفلاحة في الجزائر: من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963-2002)، 2012)

لحة عن السياسات الفلاحية التي اعتمدها الجزائر منذ الاستقلال إلى بداية الألفينيات:

-مرحلة التسيير الذاتي (مارس 1964-1971):

تم صدوره عن الحكومة الجزائرية المستقلة، قانون 276-63 في 6 جويلية 1963، وهو نوع من التنظيم السياسي والإقتصادي والإجتماعي، يمثل محتواه الأيديولوجي السبيل الرئيسية التي فضلتها الجزائر كخيار اشتراكي، والتي توفق بين مصالح العمال الذين انتقلوا من رتبة "الأجير" إلى رتبة المنتج الحر والمسؤول، بمشاركتهم الفعلية في إدارة الوحدات الإنتاجية، واهتمامهم المعنوي والمادي بثمره الإنتاج وبين مصالح المجموعة الوطنية، وبإخضاع مخطط التنمية الوحدة لمخططات التنمية الوطنية والإقليمية، وبذلك يقوم التسيير الذاتي على ثلاث دلالات رئيسية هي:

أ- الإستقلالية الاقتصادية للوحدات الإنتاجية ضمن أهداف المخططات الكبرى للدولة.

ب- الإستقلالية الإدارية للوحدات الإنتاجية التي يسيرها العمال في إطار الأهداف التي تقرها الدولة.

ج- حصول العمال على أرباحهم من مداخيل الوحدات الإنتاجية بعد خصم حصة المجموعة الوطنية.

-مرحلة الثورة الزراعية (1971-1979) :

صدر ميثاق الثورة الزراعية في 14 جويلية 1971 وشرع في تطبيقه خلال شهر جوان 1972 وجاء بشعار "الأرض لمن يخدمها، ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها"، وتحت طائلة هذا القانون تم إعطاء الأراضي للفلاحين المحرومين، وذلك سواء أكانت الأراضي مؤجرة أو تابعة للملكية الدولة أو ملك

للبلديات. حيث من أهداف الثورة الزراعية تغيير البنية العقارية للممتلكات الفلاحية، وطرق استغلالها مع إقامة علاقات إنتاج جديدة ومحو الفوارق الاجتماعية والإقتصادية. (القادر، 2018)

-إعادة هيكلة القطاع الفلاحي(1980-1990) :

بعد فشل الثورة الزراعية، ارتأت الجزائر تحديث القطاع الفلاحي والنهوض به لتلبية احتياجات السكان ما أدى إلى إحداث إصلاحات لدفع عجلة التنمية وكانت هذه الإصلاحات تهدف إلى :

*استقلالية التسيير للوحدات المسيرة ذاتيا، تعاونيات قدماء المجاهدين، تعاونيات الثورة الزراعية وتطهيرها من السلبيات المسجلة.

*إعادة تحديد عقار أراضي هذه الوحدات.

* استغلال الموارد الوطنية الزراعية وتهيئة الوسط الريفي. (عدالة ج.، 2018)

-مرحلة تنظيم المستثمرات الفلاحية(1987) :

بموجب قرار 19/87 الصادر بتاريخ 12/08/1987، منحت الدولة الحقوق العينية للمزارع وتمليكها للفلاحين المنتجين بواسطة توزيع أراضي القطاع العام وإعطائها طابع المستثمرات الفلاحية جماعية كانت أو فردية، بغية الاستغلال الكلي للوعاء العقاري الفلاحي، وإعطاء الوحدات الإنتاجية الحرية الكاملة، وصنع علاقة مباشرة بين الأجر الذي يتلقاه المنتجون ونتائج عملهم. (الريفية و.، العقار الفلاحي، 2021)

وكنتييجة للإصلاح، انحصر نشاط الدولة في التوجيه العام للعمل الفلاحي وضبط الخطط الزراعية الكبرى، والتشجيع على التنمية ولا مركزية مؤسسات دعم الإنتاج الزراعي، كما شهد التمويل الفلاحي في هذه المرحلة زوال التمييز بين القطاعين العام والخاص وإسناده لبنك الفلاحة والتنمية الريفية حيث طبق قواعد تسيير اقتصادية صارمة في منح القروض والتي بموجبها توقفت الدولة عن تحمل ثقل الخسائر المالية.

- قانون التوجيه العقاري :

جاء قانون 25/90 بتاريخ 18/11/1990 -بعد انتهاج الجزائر لسياسة اقتصاد السوق في التسعينات- بقرار إعادة الأملاك المؤممة لأصحابها، وكذا المرسوم التنفيذي رقم 289/92 المؤرخ في 06/01/1992 والذي

يحدد شروط التنازل عن الأراضي الصحراوية ويعتبر قانون التوجيه العقاري 25/90 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 أهم ما يميز فترة الإصلاحات، حيث يرمي هذا القانون إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي:

✓ حماية العقار الفلاحي من مختلف التوسعات الحضرية والصناعية.

✓ التأكيد على استغلال جميع الأراضي الفلاحية.

✓ إعادة دراسة الإصلاحات العقارية السابقة وتسوية النزاعات الناجمة عنها. (الريفية و..،

العقار الفلاحي ، 2021)

- البرنامج الاستعجالي المتعلق بإصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز :

نظرا للأحداث التي عرفت الجزائر في التسعينات، ونتيجة للمديونية الخانقة في تلك الفترة (34 مليار دولار)، ونتيجة كذلك للالزمة المالية التي مرت بها البلاد بسبب انخفاض سعر البترول (15 دولارا للبرميل)، لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي الذي فرض عليها مجموعة من الشروط ومنها إصلاح النظام العقاري الخاص بالقطاع الفلاحي، ففي سنة 1998 تم صدور هذا البرنامج، مع تحمل الدولة تكاليف النفقات الكبرى كجلب المياه وتوصيل الكهرباء وشق الطرق وغيرها من النفقات. (عدالة ج..، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي (2015 - دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000، 2018)

- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2008) :

وهو عبارة عن إستراتيجية مبنية على سياسة البرامج المتخصصة والمتكيفة مع تقلبات المناخ وجاءت هذه المخططات لإنعاش القطاع الفلاحي الذي عرف تهميشا لأكثر من ثلاثة عقود واستكمالا لمسار الإصلاحات والبرامج التنموية التي بدا تنفيذها في التسعينات.

- سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2008 - 2014):

أكدت سياسة التجديد الفلاحي والريفي على الغايات الأساسية التي تتبعها السياسات الفلاحية المتتالية منذ 1962، أي "التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل"، واعتمدت هذه السياسة على قانون الزراعة التوجيهي الذي صدر في

أوت 2008، إذ حدد هذا القانون إطارها العام بحيث تستطيع الزراعة الوطنية المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة، كما تعتمد على حرية المبادرات و دعم الطاقات وعصرنة وسائل الإنتاج.

- مخطط عمل الفلاحة (2015-2019):

يرتكز هذا المخطط على ثلاث دعائم رئيسة نعرضها في الشكل التالي:

شكل رقم: (01) ركائز مخطط عمل الفلاحة (2015-2019)

ركائز مخطط عمل الفلاحة		
الصيد وتربية الأحياء المائية	الغابات والأحواض المائية	الزراعة والثروة الحيوانية

المصدر: جمال جعفري والعجال عدالة

ترتكز الدعامة الأولى من مخطط عمل الفلاحة 2019 على الزراعة والثروة الحيوانية، ويكون ذلك عبر تحديث وتنمية هيكل القطاع الفلاحي مع تدعيم كفاءات القطاع الفلاحي، ومتابعة وتشجيع أصحاب المشاريع الفلاحية، أما الدعامة الثانية فتقوم على إيلاء أهمية للغابات وكذا بعث السياحة البيئية، في حين تقوم الدعامة الثالثة على ترشيد ودعم برامج الاستثمار في قطاع الصيد وتربية المائيات وتطوير صادرات السمك مع حماية أماكن صيد الأسماك. (عدالة ج.، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي (2015) - دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000، 2018)

3. مكانة القطاع الفلاحي في التوجهات الاقتصادية الجديدة:

1.3 ورقة طريق التنمية الفلاحية والريفية (2020-2024) في الجزائر الجديدة:

جعلت الجزائر في هذه الفترة من تحقيق الأمن الغذائي أحد أهداف الجزائر الجديدة عبر التعهدات التاريخية للرئيس تبون والمعروفة باسم "54 تعهد"، في ولايته الرئاسية الأولى، قصد تقليص تبعية الاقتصاد الجزائري للريع النفطي، ومن أجل ضمان الأمن الاقتصادي الذي يعد أحد مركبات الأمن الوطني الجزائري بمفهومه الواسع. وأعلنت الجزائر الجديدة منذ بداياتها صراحة عن نيتها في تحييد الريع البترولي كمصدر وحيد للعوائد المالية للجزائر، خصوصا بعد الهبوط الحاد في أسعار النفط على المستوى العالمي، متخذة من الفلاحة أهم

القطاعات الواجب تحديثها لتعويض عوائد المحروقات ولتحديد التبعة الغذائية للأسواق الخارجية، مع إسداء توجيهات لتشجيع إنتاج اللحوم المحلية بغية تقليص فاتورة الاستيراد الباهظة وإيجاد حل لنقص المواد الواسعة الاستهلاك، ووجوب تبني سياسة وطنية لتخزين المواد الغذائية، كما الدولة على تسوية مشكل الري خصوصا في منطقتي الهضاب العليا والجنوب. أما بالنسبة للفلاحة الصحراوية والجبلية، فقد ألحت الدولة على دعم الفروع الصانعة للثروة مثل زراعة الأشجار المثمرة وتربية النحل، والاجتهاد بقدر الإمكان على تخفيض الأسعار حتى تكون هذه المواد في متناول المواطنين كما تم إنشاء معهد للفلاحة الصحراوية.

وترنو هذه الإستراتيجية كذلك إلى إيجاد نموذج فلاحي وريفي جديد وتطويره بحيث يقوم على الاستثمارات الخاصة وظهور جيل جديد من المنتجين، وتفعيل تنافسية الإنتاج الصناعي الغابي والغذائي لتسهيل الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، كما تم إعادة بعث مشروع السد الأخضر بأشجار غابية ذات غايات اقتصادية صرفة. وتنص خارطة الطريق الجديدة الخاصة بالقطاع على تطوير قطاع الفلاحة من خلال عصنة الفروع الحيوانية والنباتية، وتدعيم الفلاحين بنموذج تمويل جديد عماده القرض التعاضدي الفلاحي وعودة سياسة التغطية الاجتماعية للفلاحين والحماية الصحية للنبات والاستفادة من التكنولوجيات الجديدة عبر معاهد التكوين والتوجيه، وتشجيع البحث العلمي فيما يخص ميدان الفلاحة. (الجزائرية ر.، 223)

وأعطت السياسة الجديدة ثمارها الأولى حتى أثناء الأزمة الصحية لفيروس كورونا (كوفيد 19) التي امتدت طوال سنة 2020، بحيث تجاوزت مساهمة الإنتاج الفلاحي في الناتج الداخلي الخام 25 مليار دولار مقارنة بالسنة السابقة التي ساهمت بـ 23 مليار دولار.

شكل رقم (2) تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في الفترة ما بين 2000 - 2014

السنة	النسبة
2007-2000	10.51%
2008	10.1%
2009	9%
2010	8.6%
2011	9.4%
2012	10.9%
2013	11.1%
2014	12.7%

التوجهات الاقتصادية الجديدة وانعكاساتها على الامن الغذائي للجزائر

المصدر: البنك الدولي للإنشاء والتعمير

ولتمكين هذا القطاع من الدفع بالاقتصاد الوطني، ركزت السلطة السياسية على تنفيذ خارطة الطريق الجديدة عبر ضرورة إعادة تنظيم هياكل وزارة الفلاحة سواء على المستوى الوطني و الجهوي أو المحلي، مع وجوب استحداث مؤسسات ودواوين تدعوا إلى دعم وتشجيع الفلاحين.

ونشير إلى أن قطاع الفلاحة يساهم بنسبة 12,4% (وفي جلسة استماع لوزير الفلاحة امام لجنة المالية والميزانية للبرلمان في نوفمبر 2022 صرح ان القطاع يساهم بـ 14,4%) في الناتج الداخلي الخام ويضمن أكثر من 2,6 مليون منصب شغل دائم وهو ما يعادل ثلث اليد العاملة في الجزائر. وفي سنة 2022، بلغت نسبة النمو في القطاع 5.8%. (الجزائرية و.، 2020)

شكل رقم(3): نسبة اليد العاملة الزراعية (الوحدة : ألف نسمة)

السنة	إجمالي اليد العاملة	إجمالي اليد العاملة الفلاحية	نسبة اليد العاملة الفلاحية
2016	10.845,00	2545,19	23,47
2017	10.858,00	2608,77	20,03
2018	12400,00	2648,98	21,36
2019	12700,00	2693,55	21,21
2020	12102,76	2650,00	21,90

المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية ، المجلد 39 ، المجلد 40 ، المجلد 41.

2.3 تطوير القطاع الفلاحي لضمان الأمن الغذائي:

إن تزويد القطاع الفلاحي بتقنيات حديثة، كان من بين اهتمامات الجزائر الجديدة التي أدرجت ضمن إستراتيجيتها وجوب رسم خطة مستعجلة لتطوير القطاع الزراعي لأجل ضمان الأمن الغذائي لإشباع الاحتياجات الوطنية، وإزالة التبعية الغذائية، وكذا عصنة الفلاحة الصحراوية والاهتمام الشديد بالاقتصاد الأخضر واستخدام الطاقات المتجددة، وكذا اشراك الجامعة كمؤسسة علمية في ترقية الابتكار والبحث العلمي، وقد اعتبرت الدولة قطاع الفلاحة قضية مصيرية وأن كل الإمكانيات والإرادة السياسية متوفران لرفع التحدي.

وانطلاقا من هذا الفكر التسييري الجديد، مالت الجزائر إلى رسم عدة سياسات وبرامج تنموية زراعية عبر الانتقال من الزراعة التقليدية التي تعتمد على تحضير التربة لزراعة البذور واستعمال الأسمدة والمبيدات لمكافحة

الآفات والأمراض إلى زراعة ذكية ورقمية تساعد على إعطاء المزيد من الغذاء باستثمار أموال قليلة، وجني عوائد أكثر.

وتوجهت الجزائر نحو ما يعرف بالزراعة الذكية التي تعتمد على رقمنة برامج القطاع كما أولت أهمية استثنائية للبحث العلمي المتخصص في مجال الزراعة، ونجدها تشجع على الابتكار الزراعي من خلال حث أخصائيي الفلاحة على ربط الأراضي الزراعية بالتقنيات الرقمية الجديدة، ودعم أصحاب المشاريع المصغرة، وإعطاء الشباب الراغب في الاستثمار الزراعي التسهيلات اللازمة، وتعميم الطاقات المتجددة في الري واستخدام الطاقة الشمسية في الضخ عوضا عن المحركات الزيتية.

وكعينة من التحدي الذي رفعته الجزائر أن أسست مدرستين وطنيتين لتطوير الزراعة، بغية ربط المشاريع الزراعية بالأبحاث العلمية الحديثة، والإعلان عن مشروع فلاحي جديد يتعلق بتعميم البيوت البلاستيكية الذكية من أجل إنماء إنتاج المحاصيل الزراعية.

كما تم الإعلان عن تأسيس "قطب فلاحي غذائي" و"بنك للبذور" واستحداث "بنك الجينات"، كما قررت الدولة تحويل المزارع النموذجية إلى مشتملة للثروة الحيوانية والنباتية، كإداة للبحث وعصرنة قطاع الفلاحة لاهيته والمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني، وبناء على ذلك سخرت الجهود البحثية والموارد المالية، ما جعل من الإرادة السياسية في هذا القطاع أنموذجا في التحدي.

وبخصوص الخضروات، سجل الإنتاج زيادة تتراوح بين 3% و5% بالنسبة لأهم المنتجات مثل البطاطا والبصل إذ سمح بتغطية كافة احتياجات السوق من الخضار والفواكه.

أما من حيث ذوات البذور والنواة المقاومة للجفاف، فقد شهد الإنتاج تطورا بأزيد من 7% ليصل إلى 17ر3 مليون قنطار، وفيما يخص زراعة النخيل، فقد شهد إنتاج التمور هو الآخر زيادة بأكثر من 26%، ليصل إلى 13ر6 مليون قنطار.

وتم تحقيق هذه النتائج بفضل مجموعة من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بهدف تحقيق الأهداف المسطرة ضمن مخطط عملها، وعلى رأسها زيادة المساحات المسقية الإجمالية من 1ر47 مليون هكتار سنة 2022 إلى 1ر49 مليون هكتار سنة 2023، في حين ارتفعت المساحة المسقية الخاصة بالحبوب إلى 344 ألف هكتار، منها 217 ألف بواسطة الري المتكامل. (فاطمة.ر، 2023)

وابتداء من 9 أكتوبر 2022 -ولتشجيع الفلاحين على زراعة الحبوب- فقد تقرر رفع سعر القمح اللين من 3.500 دج إلى 5.000 دج، وسعر شراء القمح الصلب من 4.500 دج إلى 6.000 دج، أما سعر

التوجهات الاقتصادية الجديدة وانعكاساتها على الامن الغذائي للجزائر

الشعير فقد ارتفع من 2.500 دج إلى 3.400 دج، بينما سعر الشوفان ارتفع هو الآخر من 1.800 دج إلى 3.400 دج .

شكل رقم(4) نمو القطاع الزراعي في الجزائر



المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

وفي إطار تنظيم القطاع الفلاحي وضبط احتياجاته، فقد سعت الجزائر إلى الرفع من قدرات تخزين الحبوب التي وصلت إلى 9 مليون طن. وفي هذا الإطار، تم إطلاق برنامج لإنجاز العديد من الصوامع الجديدة الخاصة بالتخزين موزعة على 44 ولاية، منها 350 مركز جوازي و30 صومعة جديدة، وبعث مشروع انجاز 16 صومعة معدنية، وبناء منشآت أخرى لتدعيم عمليات التخزين.

وبالإضافة إلى قدرات التخزين السابق ذكرها، نستدل بالانجاز الجاري لـ 30 منشأة للتخزين ومنصات التبريد اللوجيستية ذات سعة إجمالية تقدر بـ 380 ألف متر مكعب، بحيث تم الانتهاء من خمسة مستودعات ذات طاقة قدرها 150 ألف متر مكعب. (كريم، م، 2023)

شكل رقم(5) الإنتاج الوطني من المنتجات الأساسية (2021-2022)

المنتجات	2021	نسبة الزيادة (سنة 2022)
القمح	41 مليون قنطار	48%
البقول الجافة	1.2 م. ق	20%
البطاطا	44.2 م. ق	30%
الطماطم الصناعية	23 م. ق	23 مليون قنطار (نسبة مستقرة)
الزيتون	5.9 م. ق	34%
اللحوم الحمراء	5.7 م. ق	6%
اللحوم البيضاء	4.8 م. ق	11%
الحليب الطازج	3.4 مليار لتر	2%

4. مكانة الأمن الغذائي في ضوء التوجهات الاقتصادية الجديدة:

لقد أعطت "الجزائر الجديدة" اهتماماً خاصاً لتحقيق الأمن الغذائي وذلك عبر تطوير الصناعات الغذائية وتأمين الموارد الصيدية، فابتداءً من سنة 2019 عرفت التنمية الفلاحية والريفية اهتماماً متزايداً، فلقد تم إنشاء 42 ألف مستثمرة فلاحية في الصحراء الجزائرية الكبرى، وعبر ديوان تنمية الفلاحة الصناعية في الأراضي الصحراوية تم منح 170 ألف هكتار من الأراضي الصحراوية للمستثمرين في قطاع الفلاحة؛ 24 قطعة أرض متواجدة بولاية ورقلة وإليزي ذات مساحة تقدر بـ 51 ألف هكتار، و 20 قطعة متواجدة بولاية أدرار بمساحة تقدر بـ 47.600 هكتار، أما بولاية غرداية فقد وزعت 43 قطعة بمساحة 71 ألف هكتار. وتمّ نقل الإشراف على هذه المحفظة العقارية إلى ديوان تنمية الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية من أجل التسيير الجيد، وترقية الأراضي عن طريق الاستصلاح في إطار الامتياز والتي خضعت كلياً لعملية الرقمنة. أما بالنسبة لربط المستثمرات الفلاحية بالكهرباء لسنة 2022 فهي تخص 9.424 مستثمرة بطول قدره 6.073 كم وبتقدير مالي قدره 17 مليار دج. وتم ربط 6.434 مستثمرة فلاحية أخرى بطول قدره 3417 كم وبتقدير مالي يساوي 10,6 مليار دج. (الريفية و.، 2022)

كما منح مخطط الفلاحة في عهد الجزائر الجديدة مئات المشاريع الاستثمارية في الصحاري الجزائرية، في إطار نظرة جديدة لا تكتفي فقط بترقية الزراعات الإستراتيجية، بل يهتم هذا المخطط كذلك بالطاقات المتجددة واستخداماتها في استصلاح الأراضي والري الزراعي بالمناطق الصحراوية، والشروع في تربية المائيات وتربية النحل، إلى جانب الإكثار من إنتاج التمور بمختلف أنواعها، وكذا تربية الدواجن والولوج إلى المياه الجوفية.

وكان لإنتاج الطماطم والفلفل والفاصوليا والبرتقال والليمون وزيت الزيتون والحليب ومشتقاته والدقيق والعجائن الغذائية نصيب وافر في هذا المخطط، إضافة إلى مشتقات النخيل باعتبارها مواد أولية للحرف والصناعات التقليدية في الجنوب كالحياكة والطرز والدباغة.

وعرفت الفترة ما بين 2019 و 2023 استغلال الواحات والأراضي الصحراوية القابلة للاستغلال الزراعي بهدف خلق أنشطة فلاحية بإمكانها خلق الآلاف من الوظائف ومناصب العمل للشباب على مستوى 13 ولاية سهبية و صحراوية وهي (الأغواط، الجلفة، المدية، ورقلة، بسكرة، غرداية، أدرار، النعامة، جانت،

تمنراست، البيض، الوادي، إليزي، بشار، وتندوف)، حيث تحتوي هذه المناطق على مواد زراعية متنوعة مثل التمر الجافة "الدقلة البيضاء"، والتمور اللينة "الغرس والرطب" ودقلة نور ذات السمعة العالمية. (هوادف، الاذاعة الجزائرية، 2023)

فالصحراء الجزائرية بها مساحات واسعة تعدّ مشتلة لاستزراع أنواع شتى من السمك، إلى جانب تهيئة منطقة البحيرات في ورقلة لتربية المائيات، حيث أعطت أولى التجارب نجاحات هائلة وقد تم استزراع 6800 من بيض أسماك "الشبوط" و"البطي" عبر 13 حوضا، وهذا ما دفع بمستثمرين خواص بالمشاركة في هذه التجربة الجديدة والاستثمار فيها وتعميمها عبر الكثير من الولايات.

ويسعى المخطط إلى استغلال جميع نقاط المياه البحرية والعذبة لإنشاء مزارع مائية، وكذلك استغلال الوديان والسبخات وأحواض السقي والمسطحات المائية الطبيعية والاصطناعية في تربية الأسماك، وتتميز هذه الأخيرة بفائدتها الغذائية الصحية العالية مثل الجمبري وبلح البحر.

كما اهتمت الجزائر بالزراعات الزيتية، مثل الشمندر السكري وزيت المائدة، ولتحقيق هذا الهدف تم إنشاء عدة مزارع نموذجية وعددها 70 مزرعة و3000 وحدة لمضاعفة إنتاج الحبوب، ومائتي وحدة لمضاعفة إنتاج بذور البطاطا، إضافة إلى المشاتل التي فاق عددها المئتين، كما تم أيضا إنشاء معاهد تقنية ومراكز زراعية تهتم بمجالات الحبوب والأعلاف والبقول وزراعة الخضر والكروم وتربية الأبقار والخيول والجمال.

ووفقا لأحكام القانون العضوي 15-18 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المعدل والمتمم، المتعلق بقوانين المالية يتضمن هذا المشروع تدابير تتعلق بالميزانية المخصصة لقطاع الفلاحة، والتي قدر غلافها المالي بـ 617,992 مليار د.ج، موزعة على النحو التالي: - برنامج الفلاحة والتنمية الريفية: 567,68 مليار دج؛ - برنامج الغابات: 30,67 مليار دج؛ - الادارة العامة: 19,64 مليار دج؛ كما تجدر الإشارة إلى أنه عقب قرار إغلاق الصناديق الخاصة CAS للقطاع في 31-12-2022، تم برجة مختلف العمليات في ميزانية التجهيز والتسيير بمبلغ 66 مليار دج موزعة على النحو التالي: دعم تنمية الاستثمار الفلاحي، وتعزيز حماية الصحة الحيوانية والصحة النباتية، وتقوية تنظيم الإنتاج الفلاحي، ودعم المربين وصغار المزارعين، والتكفل بأعباء فوائد مختلف القروض (الرفيق والتحدي)، بمبلغ 47,5 مليار دينار جزائري؛ - مشاريع الكهرباء الفلاحية والتنمية الريفية، وتنمية الأراضي من خلال الامتياز ومكافحة التصحر وتنمية الرعي والسهوب، بمبلغ 18,5 مليار دينار جزائري. - تمثلت مساهمة الدولة في الديوانين المهنيين المشتركين للحليب والحبوب والتي

تهدف الى دعم القدرة الشرائية للمواطنين، من خلال تخصيص مبلغ 507,522 مليار دج أي ما يعادل 86% من ميزانية تسيير قطاع الفلاحة.

ويعتقد المهتمون بالقطاع الفلاحي ان هذا المخطط سيعطي نتائج نوعية على مستوى تحقيق الأمن الغذائي، ويهيئ الطريق لاستثمارات كثيفة بعيدا عن قطاع المحروقات، خصوصا مع بروز نتائج مشجعة في ميدان الزراعة الصحراوية والسهبية كبديلين عن حقول البترول والغاز، لامتلاكهما أسباب النجاح الاقتصادي المضمون، كما أنّ نتائج الزراعتين الصحراوية والسهبية دفعت بالمستثمرين التوجه نحو الجنوب والسهوب حيث سيسهم القطاع الفلاحي كثيرا في المستقبل الاقتصادي والاجتماعي للمناطق السهبية والجنوبية، وجني ثمار الإرادة السياسية التي من أهدافها التحرر من التبعية الغذائية للخارج وتحقيق الأمن الغذائي وصولا الى تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي آفاق الأعوام القليلة المقبلة وتنمية المناطق السهبية والجنوبية والمساهمة في رفاهيتها وإخراجها من العزلة. وبفضل هذا الاهتمام المتزايد بالقطاع الفلاحي، أصبحت الزراعة تساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي لنحو 75% من المواطنين، ويحتل هذا القطاع المرتبة الثانية بعد المحروقات من حيث الناتج المحلي الخام. (bkr، 2023)

ولطمأنة المستثمرين في مجال الفلاحة والصناعة أمرت السلطة الجزائرية بتوسيع شبكة خطوط السكك الحديدية -التي يبلغ طولها حاليا 6500 كلم ليصل الى 15000 كلم مطلع سنة 2030 -ومدها عبر الولايات السهبية والجنوبية باعتبارها ضمان للتنمية. وتراهن الجزائر على تطوير شبكة خطوط السكك الحديدية وتجديد القديم منها لفك العزلة عن المناطق الداخلية والصحراوية، في مسعى لنقل الثروات المعدنية إلى الشمال وتثبيت المشاريع الاستثمارية الفلاحية وإنجاحها في الجنوب الشاسع. (هوادف، الاقتصاد الجزائري بين 2019 و2023.. تحولات كبرى وإنماء نوعي، 2023)

وقد تم في شهر افريل 2024 اتفاق بين وزارة الفلاحة الجزائرية وشركة بلدنا القطرية على إقامة مشروع ضخم للحليب المجفف في ولاية أدرار، يهدف إلى إنجاز منظومة زراعية وصناعية لتربية الأبقار وإنتاج الحليب المجفف ومشتقاته، وسيزود المشروع الجزائر بـ 50% من احتياجاتها من مادة مسحوق الحليب، وكذلك رفع إنتاج مادة اللحوم الحمراء وخلق 5000 منصب عمل وزيادة عدد رؤوس الأبقار في الجزائر البالغ حاليا نحو مليون رأس. (لوز، 2024)

إن التطرق إلى عالم الفلاحة في الجزائر ليس بالأمر السهل، فبالرغم من الجهود المبذولة إلا أن هذه المخططات والبرامج- التي بدا إصدارها منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2019- أشهرت فشلها في الوصول

إلى تحقيق الأمن الغذائي للبلد، فلقد أشارت الإحصائيات آنذاك إلى أن الجزائر احتلت المرتبة الأولى ضمن قائمة الدول المستوردة للمواد الغذائية والفلاحية، وبفاتورة متوسطة قدرت بـ 2.5 مليار دولار. (بسعود، الفلاحة في الجزائر: من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963-2002)، 2003)

وبالرغم من ترسانة القوانين التي صدرت لصالح الفلاحة منذ الإستقلال إلى غاية نهاية 2019، لم تنجح هي الأخرى في الإرتقاء بقطاع الفلاحة بالرغم من توفر كل الإمكانيات المادية والبشرية، إلا أن استيراد الغذاء للمواطنين وبكميات ضخمة جدا، اضعف الخزينة العمومية، ومعه عجزت جميع الحكومات المتعاقبة على خفضها، بالرغم من ضخها كل عام لآلاف الملايير لدعم قطاع الفلاحة، خصوصا وأن فاتورة الإستيراد وصلت مع نهاية سنة 2013 إلى ما يفوق 50 مليار دولار، بل أنه وصل الأمر خلال السنوات الفارطة بدولة مثل الجزائر إلى حد إستيراد مادة البصل والثوم، حيث أنه وفي الوقت الذي كان ينتظر أن يتم تصحيح سياسة القطاع الفلاحي ببلادنا، تم إصدار قرار من طرف رئيس جمهورية سابق يقضي بإعفاء جميع الفلاحين من إعادة قروض دعم تقدر بالملايير. إن فشل تحقيق الأمن الغذائي يعود لعدم وجود رغبة لدى الحكومات السابقة في النهوض بالقطاع والاتكال على الاستيراد. كما أن عدم الإرتقاء بقطاع الفلاحة تمثل أيضا في الإعتماد على الريع البترولي وكانت النتيجة هي العجز عن ضبط إستيراد كل شيء من الخارج، فهذه الأسباب وأخرى أعجزت الجزائر عن تحقيق الإكتفاء الغذائي وتحقيق الإستقرار السياسي، وهو ما هدد الجبهة الداخلية حتى وصل الأمر إلى العنف.

5. خاتمة:

وتبقى الإرادة السياسية الفاعل المؤثر للإقلاع ولإنجاح أي مشروع مهما كانت صعوبات تحقيقه، حيث سجل قطاع الفلاحة في الجزائر -في ظل قيادة الجزائر الجديدة- قفزة نوعية خلال أربع سنوات فقط، فقد تمكن الإنتاج الوطني من بلوغ 75% من احتياجات السوق الوطنية، واستطاع القطاع الزراعي تحدي كل العقبات المرتبطة بالظروف العالمية الحالية، والظروف المناخية والصحية (كوفيد 2019) لضمان الأمن الغذائي للبلاد، وتم كل هذا بفضل الرغبة الملحة للقيادة السياسية الجزائرية للاستغناء عن الاستيراد. وأكدت التقارير الدولية لسنة 2023 على ذلك، بما فيها تقرير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، المنشور تاريخ 17 أكتوبر 2023، والذي صنف الجزائر في المرتبة الأولى على المستويين العربي والإفريقي من حيث القدرة على

ضمان الأمن الغذائي. وهو ما أكده أيضا المنتدى الاقتصادي العالمي "دافوس" الذي صنف في تقرير له الجزائر من بين البلدان الرائدة على المستويين الإقليمي والعالمي التي استطاعت تحقيق الأمن الغذائي اعتمادا على الإنتاج الوطني بالرغم من كل العقبات التي وقفت أمامها. (و.ا.ج، 2024)

ونوصي القائمين على القطاع بالمشاورة أكثر والمتابعة الميدانية والحرص الدائم على الوصول إلى تحقيق امن غذائي مستمر في الزمن، فالنتائج الأولية مشجعة. كما يجب أن ندعم أصحاب التخصيصات الفلاحية الصغيرة لدورها الهام في تأمين القوت وتحقيق الأمن الغذائي، وتعميم الخبرات من أجل الحصول على منتجات ذات جودة عالية لتجعل القطاع الزراعي شريكا في تحقيق النمو المستدام وتعزيز قدرة الاقتصاد الجزائري على الصمود أمام الصدمات.

ولابد كذلك من تشجيع الاستثمار الأجنبي- نظرا لخبرته - في القطاع الفلاحي وخاصة في المناطق الصحراوية لما تتميز به من مساحات شاسعة ومياه جوفية معتبرة.

6. قائمة المراجع:

1.wafabakr.(12 19, 2023) حيوية الفلاحة الصحراوية.. رهان لا غنى عنه. تاريخ الاسترداد افريل, 2024، من

[https://www.altahrironline.dz/:](https://www.altahrironline.dz/)

<https://shorturl.at/fnsv7>

2.جلال لوز. (26 4, 2024). بالأرقام.. هذا ما تجنيه الجزائر من مشروع إنتاج الحليب المجفف. تاريخ الاسترداد 26 افريل,

2024، من [https://tadamsanews.dz/:](https://tadamsanews.dz/) <https://shorturl.at/grzCU>

3.جمال جعفري -العجال عدالة. (12 12, 2018). مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها

على الناتج الزراعي (2015 - دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000. مجلة دفاتر اقتصادية،صفحة104.

4.جمال جعفري -العجال عدالة. (12 12, 2018). مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها

على الناتج الزراعي (2015 - دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000.مجلة دفاتر اقتصادية،صفحة 109.

5. جمال جعفري و العجال عدالة. (12 12, 2018). مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر

وأثرها على الناتج الزراعي-(2015 - دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000. مجلة دفاتر اقتصادية ،

صفحة 101.

6. رابح هوداف. (12 19, 2023). الاذاعة الجزائرية. تاريخ الاسترداد افريل, 2024، من

[https://news.radioalgerie.dz/:](https://news.radioalgerie.dz/)

<https://n9.cl/3ntbx>

7 رابع هوداف. (19, 12, 2023). الاقتصاد الجزائري بين 2019 و2023.. تحولات كبرى وإنماء نوعي. تاريخ الاسترداد افريل, 2024, من: <https://news.radioalgerie.dz/>

<https://n9.cl/3ntbx>

8. وكالة الانباء الجزائرية. (21, 12, 2020). اقتصاد. تاريخ الاسترداد افريل, 2024, من: <https://www.aps.dz/ar>

<https://n9.cl/bz2q0>

9. لجنة المالية والميزانية في البرلمان. (الريفية و.., 2022) 11,112022
10. ط.د. ثوريا الماحي و د.اوزال عبد القادر. (جوان, 2018). سياسات تسيير العقار الزراعي في الجزائر وانعكاساتها على تنمية القطاع الزراعي. AL-RIYADA For Business Economics ، صفحة 12.

8. رئاسة الجمهورية الجزائرية. (28 02, 223). معالم الإستراتيجية الفلاحية خلال خلال الجلسات الوطنية للفلاحة.

Algerian Presidency/posts/582432540585144/:
8 تاريخ الاسترداد 02 افريل, 2024, من
rb.gy/w1woyl

10. عمر بسعود. (30 سبتمبر, 2012). الفلاحة في الجزائر : من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963-2002).
تاريخ الاسترداد 24 افريل, 2024, من <https://n9.cl/0m8gh> open edition journals:

11. عمر بسعود. (2003). الفلاحة في الجزائر: من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963-2002). تاريخ الاسترداد
مارس, 2024, من <https://insaniyat.crasc.dz/>: <https://n9.cl/1f4nu>

12. فاطمة.ر. (12 كانون الاول (ديسمبر), 2023). انتصارات مشهودة في الجزائر الجديدة. تاريخ الاسترداد افريل, 2024, من
صوت الاحرار: <https://n9.cl/apyfqi>

13. كريم،م. (17 10, 2023). الحدث. تاريخ الاسترداد افريل, 2024, من <https://algeriemaintenant.dz/>
<https://n9.cl/06oog>

14. و.ا.ج. (01 01, 2024). الأمن الغذائي في صلب أولويات الدولة في 2023 مع دعم متعدد الأشكال للفلاحين. تاريخ
<https://eldjournhouria.dz/>: <https://n9.cl/6lxjb> تاريخ الاسترداد 26 افريل, 2024, من

16. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. (2021). العقار الفلاحي. تاريخ الاسترداد 25 مارس, 2024, من

<https://madr.gov.dz/>: <https://n9.cl/3zqos>